التنظيم السياسي وإدارة دولة المناذرة

هالة عبدالمجيد خيري

جامعة الانبار – كلية الآداب– قسم التاريخ

أ.م.د. مروان نجاح مهدي

جامعة الانبار –كلية العلوم الانسانية–قسم التاريخ

hal23a4014@uoanbar.edu.iq

ed.marwan.najah@uoanbar.edu.iq

الملخص

يستعرض البحث ملامح النظام السياسي لدولة المناذرة، الذي اتسم بالطابع الملكي الوراثي، وان كان تابعا اسميا او شكليا للساسانيين، فكانت دولة المناذرة تسعى الى تثبيت اركان الحكم من خلال علاقات الولاء والوساطه بينها وبين الدولة الساسانية والقبائل العربية،كما يبرز البحث الهيكل الإداري للجيش الذي اعتمد على التشكيلات القبلية والذي شارك بفعالية في حماية حدود الدولة الساسانية وخاض معارك عديدة دفاعية وهجومية خدمت مصالحه ومصالح الدولة الساسانية.

الكلمات المفتاحية: (التنظيم، السياسي، ادارة دولة، المناذرة).

Political Organization and Management of the Warning State

Hala Abdulmajid Khairy

University of Anbar - College of Arts - Department of History

Asst. Prof. Dr. Marwan Najah Mahdi

University of Anbar - College of Humanities - Department of History

hal23a4014@uoanbar.edu.iq

ed.marwan.najah@uoanbar.edu.iq

Abstract

This study explores the features of the political system of the Lakhmid state, which was characterized by a hereditary monarchy. Although it was nominally or formally subordinate to the Sassanian Empire, the Lakhmid state sought to consolidate its rule through alliances of loyalty and mediation between itself, the Sassanian state, and the Arab tribes. The research also highlights the administrative structure of the

army, which was based on tribal formations and played an active role in protecting the borders of the Sassanian Empire. It participated in numerous defensive and offensive battles that served both its interests and those of the Sassanian state.
Keywords: (organization, political, state administration, alarm).

المقدمة

الدولة المناذرة مكتنة مهمة في التاريخ، فهي من اقدم الكيانات الساسية التي نشات في جنوب بلاد الرافدين في القرن الأول قبل الميلاد، وقد كانت عاصمتهم الحيرة احد المدن المؤثرة في التوازنات الإقليمية بين الإمبراطورية الساسانية و البيزنطيه، ان ظهور المناذرة في تلك المرحلة تميز بدور مهم بين امبراطورتين متنافستيتين فمن خلال دراسة دولتهم من الناحية العسكرية والإدارية التي ستكون مدخلا مهما لفهم دورهم كقوة عربية ذات طابع سبه مستقل، وكحلفاء للمبراطورية الساسانية اذ ان النظام السياسي للمناذرة اتسم بالطابع الملكي الوراثي، تحكمه علاقات ولاء مزدوجة، الجهة الأولى هي علاقتهم مع الساسانيين، والثانية مع القبائل العربية لا سيما أن الإمبراطورية الساسانية قد وفرت الحمايه لدولة المناذرة في مقابل ذلك استطاع ملوك المناذرة ان يخضعوا القبائل العربية عبر تأسيس جهاز اداري فاعل وتنظيم شؤون الحكم بما يتلائم مع طبيعة المجتمع العربي القبلي كانت الإدارة العسكرية تشكل العمود الفقري لبقاء المناذرة واستمراريتهم اذ اعتمدوا على جيش منظم قبلي تميز على القدرة خوض الحروب وصد الغارات البزينطية، واسهم الجيش في حماية الساسانيين، لعب فيها الجيش دور الوسيط و المقاتل بالنيابة عن الساسانيين، رغم بقائه هشا امام تقلبات السياسة الإقليمية لذلك يمكن القول ان هذا البحث يهدف الى تليط الضوء عن التنظيم السياسي والإدارة العسكرية لدولة المناذرة، وع الاخذ بوجه الاعتبار السياقات التاريخية والسياسية للمناذرة ودورهم في الصراع الاقليمي.

دولة المناذرة

دولة المناذرة واحدة من أبرز الممالك العربية التي نشأت قبل الإسلام، حيث حكمت منطقة الحيرة في جنوب العراق تحت حماية الإمبراطورية الساسانية الفارسية (بن متي، ١٨٩٦: ٢١٠) (سمية الامبراطورية الساسانية بهذا الاسم نسبة ساسان الكاهن الاعلى لبيت النار الخاص بالالهة (اناهيتا) في مدينة اصطخر في بلاد فارس، وفي حدود القرن الثاني ق. م اخذ امراء الاقليم فارس

من الساسانيين يتلقبون بلقب الشاه (اي الملك) وكان هذا التطور الساسي لعالم الساسانيين ان اخذ اردشير بن بابك من توسيع دائرة سلطانه وان يسطر على المن المجاورة لاسيما بعد ضعف الدولة البارثية (الفرثية)، وبذلك تمكن في عام ٢٢٦ من تأسيس الامبراطورية الساسانية)، نشأت هذه الدولة في أواخر القرن الثالث الميلادي، واستمرت حتى الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي . كما تميزت بنظامها السياسي والإداري الذي جمع بين التقاليد العربية والإدارة الفارسية، مما ساهم في استقرار الحكم لفترات طويلة (الفراء، ١٩٥٦: ٢١٥)، كان نظام الحكم في دولة المناذرة ملكيا وراثيا، حيث تعاقب ملوك اللخميين على العرش، وأقاموا علاقات متشابكة مع الفرس والقبائل العربية. اعتمد التنظيم السياسي والإداري على الولاء للساسانيين، ولكنه حافظ أيضا على الطابع العربي في الحكم وإدارة القبائل (القالي، ١٩٧٠: ٢٢٠).

المحور الاول: نظام الحكم في دولة المناذرة:

١. الملك:

أطلق لقب (الملك) على الشخص الذي يمتلك سلطة التصرف في شؤون الحكم، وقد استُخدم هذا اللقب لحكام المناذرة منذ القدم (قدامة بن جعفر، ١٨٨٩: ٤٠)، بل حتى قبلهم في عهد التنوخيين، ورد في نقش أم الجمال ذكر "جذيمة ملك تنوخ"، كما عثر على شاهد أثري آخر عرف باسم "نقش النمارة"، الذي وصف امرأ القيس بلقب الملك. (القزويني، ١٩٦٠: ٢٣٠) كما أشار الشاعر عمرو بن كلثوم إلى الملك عمرو بن هند في قوله (أبينا أن نقر الذل فينا إذا ما الملك سام الناس خسفا) ويتضح من هذا البيت أن حكام المناذرة عرفوا بلقب (الملك) بل أطلق عليهم أيضا (ملوك العرب). (القفطي، ١٩٧٠: ٢٤٠)

اتسم الحكم في بلاد المناذرة وراثيا، حيث ينتقل الملك من الأب إلى الابن الأكبر، وهو نظام شائع بين الأمم القديمة التي اعتمدت على قيادة الأسرة من قبل الأب. (بن سليمان، ١٨٨٩: ١١٠) ومع ذلك خرج ستة ملوك عن هذا العرف وهم: أوس بن قلام، أبو يعفر بن علقمة، الحارث بن عمر الكندي، فيشهرت، إياس (حاكم الحيرة عين من خلال الفرس الساسانيين في أوائل القرن السابع الميلادي، عرف بدوره بمعركة ذي قار حيث تراجع أمام تحالف القبائل العربية ضد الفرس مما جعلها أول مواجهة ينتصر فيها العرب على الفرس). بن قبيصة، (الماوردي، ١٩٦٢: ١٥٠)

وزاديه ويرجع ذلك الاستثناء إلى التدخل الفارسي المباشر في تعيين حكام المناذرة. ومع ذلك لم يكن هذا التدخل كافيا لإحداث تغيير جذري في نظام الحكم، حيث سرعان ما كانت الأمور تعود إلى الوضع التقليدي القائم على الوراثة. (المسعودي، ١٩٦٥: ١٧٠) الجدير بالذكر أنه لم يذكر في تاريخ المناذرة أي ملكة جلست على العرش، مما يدل على أن الحكم كان وراثيا ذكوريا ولم يكن للنساء دور فيه. كما لم يعرف عنهم اعتماد نظام انتخابي ديمقراطي. (المقدسي، ١٨٩٩: ١٧٧)

بجانب لقب (الملك) حمل حكام المناذرة ألقاب أخرى مثل (الراعي) وهو لقب يدل على دور الحاكم في رعاية شعبه كما يرعى الراعي ماشيته كما استخدم لقب (السوقة) للإشارة إلى العامة، حيث كان الملوك يقودونهم. (النويري، ١٩٩٠: ١٤٠) وقد استخدمت هند بنت النعمان هذا المصطلح عند حديثها عن التحولات السياسية قائلة (فبينا توس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتصف) أطلق على الملك لقب (سيد المطاع) الذي لا يختلف في معناه كثيرا عن (الملك) فكلاهما يشير إلى السلطة المطلقة كما ورد لقب (العميد) (الواقدي، ١٩٦١: ١٦٠) في إشارة إلى زعامة الملك لقبائل متعددة، حيث كان يقود الجيش في الحروب ويوزع الغنائم، ويعقد الصفقات والصلح، ويستقبل وفود القبائل الأخرى (الواقدي، ١٩٩٠: ١٧٧).

تمتع ملوك المناذرة بسلطات مطلقة حيث جمعوا بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كانوا يصدرون الأحكام وفق الأعراف والتقاليد الموروثة، دون الاعتماد على نصوص تشريعية مدونة. (هلال، ٢٠٠٤: ٢١٠).

ونادراً ما كان يسمح لأحد بالتدخل في قراراتهم. وكان ينظر إلى الملك باعتباره الحاكم الأعلى، حيث قيل (أفضل الأشياء أعاليها، وأعلى الرجال ملوكها) (حقي، ٢٠٠٢: ٧٩)، لكن الحكم تميز أحيانا بالاستبداد، إذ منع الناس من الحديث في حضرة الملك، وكان يتمتع بسلطة مطلقة تجعله في موقع القوة المطلقة في دولته، حتى إنه كان يخل بوعوده عند الحاجة، بل قد يصل الأمر إلى الغدر والقتل حتى بعد إعطاء الأمان (شمس الدين، ٢٠٠٢: ١٠٥)، وكان لأهل بيت الملك مكانة خاصة تفوق مكانة بقية العائلات. كما اشتهر بعض ملوك المناذرة اشتهروا باستبدادهم الشديد حتى إنهم لم يترددوا في قتل المئات من الناس والتمثيل بجثث الأعداء، بل وصل الأمر إلى إحراقهم، مما جعل البعض يلقب (المحرق) (البراقي، ١٩٣٧: ١٣٥).

٢. الردافة

مصدرها اللغوي كلمة الرداف مما يعني ما تبع الشيء وكل شيء تبع شيئا فهو ردافة، الرديف يعني الرجل الذي بعد الرجل والعرب يقولون ذلك للرجل الذي يرجونه بعد رئيسهم (الخضري، ١٩٦٤: ٢٣٣) تعني الردافة إذا ركب الملك ردف وراءه وإذا نزل الملك نزل وإذا جلس الملك جلس الردف عن يمينة وبحال إذا شرب الملك شرب الرداف بعده (حقي، ٢٠٠٢: ٢٠٣).

كان لمنصب (الرديف) أهمية كبيرة في نظام حكم المناذرة، حيث كان يجلس مكان الملك على العرش في حال غيابه (اليوسي، ١٩٨١: ٥٥) خاصة أثناء خروجه للغزو، وعند تحقيق الجيش انتصار يحصل الرديف على ربع الغنائم، كما شغل الرديف موقعين رئيسين:

الأول: أن يرافق الملك على دابته أثناء الصيد أو في المناسبات الترفيهية (اليعقوبي، ١٩٩٩: ١١٠)، والثاني: فكان أكثر أهمية، حيث كان يخلف الملك في مجلس الحكم للنظر في قضايا الناس واتخاذ القرارات عند غيابه. كما كان الرديف شاهد على ما يدور في البلاط الملكي من أحداث وقرارات (الحموي، ١٩٧٩: ٩٩).

٣. الندماء

أطلق (النديم) على الشخص الذي يجالس الملك أثناء الشراب، وقد كان لهذا المنصب أهمية خاصة في بلاط الملوك، حيث كان الملك يختار ندماءه بعناية (ابن رسته، ١٩٩٨: ٣٥)، ويعود هذا التقليد إلى جذيمة الأبرش، الذي لم يتخذ ندماء إلا بعد مالك وعقيل، إذ كان يرى في ذلك ترفعا، اتبع ملوك المناذرة هذا التقليد كان لهم ندماء دائمون يشاركونهم مجالسهم في الطعام الشراب وأغلبهم من الشعراء مثل نادم النابغة الجعدي الملك المنذر بن المنذر (ابن سعيد الأندلسي، ١٩٩٧: ٤٤) لم يكن دور الندماء مقتصرا على مجالس الشراب، بل كانوا مستشارين للملوك، يدلون بآرائهم في شؤون الحكم. غير أن هذا المنصب لم يكن يخلو من المخاطر، فقد كان بعض الملوك يلحقون الأذى بندمائهم، خاصة في لحظات الغضب أو السكر، كما عرف عن النعمان بن المنذر قتله لبعض ندمائه كما تبني ملوك المناذرة تقليد اتخاذ الندماء تأثرا بالملوك الفرس (ابن سلام، ١٩٨٩: ٥٠) إذ حاولوا صياغة مملكتهم على النمط الفارسي. وبالإضافة إلى وظيفتهم الاستشارية كان للشعراء من الندماء دور آخر، وهو تخليد إنجازات الملوك والتفاخر بأعمالهم من

خلال قصائدهم، مما جعل هذا المنصب وسيلة للبروباغندا الملكية بقدر ما كان وسيلة للمتعة والمجالسة (ابن الفقيه، ١٩٨٧: ٢٢).

٤. الوزراء:

الوزير في بلاط ملوك المناذرة بمثابة المستشار المقرب، حيث يحمل عن الملك عبء الحكم ويعينه برأيه في مختلف الأمور(الدينوري، ١٩٧٤: ١٠٠) غير أن دوره لم يكن إلزاميا (الأطخري، ١٩٢٧: ١١٠)، بل كان رأيه استشاريا فقط، مما أتاح للملك حرية الأخذ به أو رفضه، ومن أوائل من شغل هذا المنصب قصير(الشابشتي، ١٩٨٦: ٩٠) الذي كان وزيرا لجذيمة الأبرش (بن متي، ١٨٩٦: ١٣٥)، حافظ ملوك المناذرة على تقليد تعيين الوزراء، بل لم يكن مستغربا أن يستعين الملك بعدة مستشارين من خلفيات مختلفة، بعض هؤلاء الوزراء كانوا ايضا من ندماء الملوك، حيث جمعوا بين وظيفتي الاستشارة والمجالسة (الفراء، ١٩٥٦: ١٥٥).

ويبدو أن هذا النظام كان مستوحى من النموذج الفارسي، حيث استعان الفرس بالحكماء كمستشارين في الحكم، لكن على عكس ما كان معمولا به في الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية (القالي، ١٩٧٠: ١٣٠)، حيث وجدت مجالس استشارية كبرى مثل مجلس الشيوخ، لم يكن نظام الوزارة في مملكة المناذرة منظما بشكل دقيق بل اقتصر دور الوزير على تقديم المشورة بشكل غير رسمي (قدامة بن جعفر، ١٨٨٩: ١١٠).

٥. الحجابة

تعني منع الناس من الدخول إلى مجلس الملك إلا بإذن خاص، وكان من يتولى هذه المهمة يعرف بالحاجب أو البواب، وهو المسؤول عن تنظيم مقابلات الملك والإشراف على دخول الزوار إليه (القفطي، ١٩٧٠: ١٥٥)، ومن أبرز الحجاب الذين اشتهروا في بلاط ملوك المناذرة عصام الباهلي، حمل الحاجب هذا اللقب لأنه كان المسؤول عن الحجاب أو الستار الذي يفصل الملك عن عامة الناس، وهو تقليد مأخوذ عن الفرس حيث استعان ملوك المناذرة بنظام الحجابة (بن سليمان، ١٨٨٩: ٢٠٠) اقتداء بملوك فارس، بالإضافة الي إمكانية تحكم الحجابة في مقابلات الملك، تولي الحجاب مهام أخرى، مثل تفتيش الداخلين إلى البلاط وتجريدهم من أسلحتهم (الماوردي، ١٩٦٢: ٢٠١)، وحفظ الأمانات، ونقل طلبات الناس إلى الملك وأحيانا كان الفرس

يشغلون منصب الحجابة في بلاط المناذرة، مما يفسر بعدم ثقة ملوك الحيرة بالعرب (المسعودي، ١٩٦٥: ٢١٥).

٦. الأمين

شخص يحظى بثقة الملك المطلقة يكون حافظ الاسرار ومطلع على أدق شؤون الحكم ومن أشهر من شغل ذلك المنصب (هاني بن قبيصة) أمين للنعمان بن المنذر (المسعودي، ١٩٦٥: ١١١٢) برغم تشابه منصة مع الوزير والنديم إلا أن الفرق الجوهري يكمن دوره الحساس حيث يكون مسؤولا عن حفظ أسرار الملك دون أن يكون له بالضرورة دور بارز في المشورة السياسية أو الترفيه (المقدسي، ١٨٩٩: ١٥٠).

٧. النقيب

يتولون الإشراف على قومهم حيث يتابعون اخبارهم ويفتشون في أحوالهم لضمان استقرار الأوضاع يعتبرون من أبناء العراق الصرحاء ذوي الأصول العريقة ولعبوا دور بارز بالمجتمع وعندما فتح خالد بن الوليد للحيرة (الواقدي، ١٩٦١: ١٣٥) تم عقد الصلح مع نقائبها مما أشار الي ذلك المنصب كان يتمتع بمكانه مرموقة ربما ارتبط بالمقربين من الملك حيث كانوا بمثابة ممثلين للقوم وحلقة وصل بين الحاكم ورعيته (الواقدي، ١٩٩٠: ٨٨).

٨. عمال الأقاليم

فرد يخلف الملك في إدارة شؤونه حيث يتولى الإشراف على ممتلكاته وأعمال مما جعلها بمثابة الحاكم الإقليمي المسؤول عن إدارة الأقاليم نيابة عن الملك بالإضافة الي توسع مملكة مناذرة جغرافيا (الحموي، ١٩٧٩) حيث اصبح من الضروري الاستعانة بالعمل من اجل تولي شؤون المناطق المختلفة مما عزز من نفوذهم وجعلهم حلقة وصل مباشرة بين الملك والاقاليم التي يحكمها (اليعقوبي، ١٩٩٩: ٩٠)، لذا كانت أوامر ملوك المناذرة نافذة لدي أعمالهم (اليوسي، ١٩٨١: ٨٨) إذا نظرنا إلى الدولة بوصفها مؤسسة اجتماعية متماسكة، تمتلك سلطة إصدار القوانين (التشريعات) وتنفيذها (السلطة التنفيذية) للحفاظ على النظام والسلم الداخلي وحماية البلاد من العدوان الخارجي فقد احتكر ملوك المناذرة السلطة المطلقة وكانوا المصدر الوحيد للقوانين واتخاذ

القرارات، مما يجعل حكمهم أقرب إلى النموذج المركزي الذي يعتمد على الولاء الشخصي للملك، بدلا من كيان سياسي مؤسسي متكامل على النحو الذي عرفته الدول الحديثة.

(الفراء، ١٩٥٦: ١١٥)

المحور الثاني: النظام الملكي في دولة المناذرة

طبيعة الحكم الملكي، حكم الملوك اللخميين دولة مناذرة بنظام ملكي وراثي حيث تناقلوا العرش عبر الأجيال كانوا يدينون بالولاء للساسانيين ولكنهم تمتعوا بدرجة من الاستقلال الذاتي مما جعلها دولة ذو قوة عربية بارزة بالمنطقة (حسن، ١٩٦١: ٧٠) كان الملك هو رأس الدولة والمسؤول عن إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، يتم اختيار الملك عادة من أبناء الاسرة الحاكمة ولكن الساسانيين كانوا يتداخلون أحيانا في تعيينه أو عزلة (الحوفي، ١٩٧٧: ١٤٠) اعتمد الحكم علي ضرورة توازن القوي بين الملك والقبائل العربية حيث كان علي الملك ضرورة الحفاظ علي ولاء زعماء القبائل (البراقي، ١٩٣٧: ٩٩).

المحور الثالث: المؤسسات السياسية بدولة المناذرة:

١. الديوان الملكي: يعد المركز الإداري الرئيسي للحكم حيث يتخذ الملك القرارات السياسية والعسكرية. (حسن، ١٩٦١: ١١٥) كما يجتمع الملك مع مستشارية كما يتخذ مختلف القرارات المتعلقة بالحرب والعلاقات الخارجية والإدارة الداخلية، كما ضم الديوان مجموعة من الوزراء والمستشارين، الذين كانوا يساعدون الملك في إدارة الدولة. (الخربوطلي، ١٩٥٩: ١٤٤)

٢. كبار القادة والمستشارون: اعتمد ملوك المناذرة على عدد من المستشارين العرب والفرس في شؤون الدولة، كان هناك دورا بارز لكبار القادة العسكريين وزعماء القبائل الذين كانوا يشكلون مجلسا استشاري غير رسمي (الخضري، ١٩٦٤: ١٩٠).

٣. الولاة والإدارة الإقليمية: تم تقسيم الدولة إلى مناطق إدارية، حيث تم تعيين ولاة يشرفون على إدارة الأقاليم نيابة عن الملك (ابن الأثير، ٢٠١٢: ١١٣٠) حيث كان الولاة مسؤولين عن جمع الضرائب، وإدارة الأمن، والتنسيق مع القبائل المحلية. كما تمتعت بعض القبائل الكبيرة بنوع من الاستقلال الذاتي، ولكنها كانت تدفع الجزية أو تقدم المساعدة العسكرية للملك.

(ابن بطريق، ١٩٠٩: ٧٠).

المحور الرابع: الإدارة العسكرية والجيش وادارة الاقتصاد

أولا: دور الجيش في الدولة: اعتمدت دولة المناذرة على جيش قوي يتكون من القبائل العربية والمقاتلين المرتزقة بالإضافة إلى دعم من الفرس عند الحاجة. (ابن الجوزي، ١٩٩٢: ٩٠) تكون الجيش من الفرسان والمشاة والرماة، كما اعتمد المناذرة على التكتيكات القتالية البدوية مثل الهجمات السريعة والمباغتة (علي، ٢٠٠١: ٤٤)، كما لعب الجيش دورا أساسي في حماية الحدود ومواجهة البيزنطيين وقمع التمردات الداخلية (ماجد، ١٩٥٧: ١٠٠).

ثانيا: علاقة دولة المناذرة مع الإمبراطورية الساسانية: كان جيش دولة المناذرة يخدم كقوة مساعدة للساسانيين، حيث شارك في حروب الفرس ضد الروم والقبائل المتمردة قدمت الإمبراطورية الساسانية الدعم العسكري للمناذرة، مقابل حماية حدودها الغربية (يحيى، ١٩٧٩: ١٢٠).

النظام الاقتصادي والإداري: بالنظم الإدارية استخدمت دولة المناذرة نظاما إداريا مستمد من التقاليد العربية الفارسية (صقر، ٢٠١٤: ١٤٠) كما تم تنظيم الضرائب والتجارة وفق نظام مشابه لنظام الإدارة الفارسي (حقي، ٢٠٠٢: ٩٠)، بينما الموارد الاقتصادية اعتمد الدولة علي عددا من مصادر الرئيسية مثل

١. الزراعة: كانت الأراضي المحيطة بالحيرة خصبة، مما سمح بزراعة القمح والشعير والتمور كانت المياه متوفرة بفضل نهر الفرات، الذي ساعد في تطوير الري والزراعة (بابان، ٢٠٠٢: ١١٠).

٢. التجارة: كانت دولة المناذرة محطة تجارية هامة بين بلاد فارس والجزيرة العربية وبلاد الشام، كما شكلت القوافل التجارية عنصرا اساسي في اقتصاد الدولة (الأعظمي، ٢٠١٧: ٨٠)، حيث كانت تحمل البضائع الفارسية والهندية والعربية الضرائب والجزية، فرضت الدولة ضرائب على التجار والمزارعين حيث دفعت بعض القبائل الجزية مثل الحماية العسكرية (الأعظمي، ١٩٢٠: ١١٢).

المصادر والمراجع

١. ابن الأثير، علي بن محمد. (٢٠١٢). الكامل في التاريخ (تح. عمر عبد السلام تدمري، جـ١). بيروت: دار الكتاب العربي.

٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٩٩٢). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (تح. محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، مر. نعيم زرزور، جـ٣). بيروت: دار الكتب العلمية.

٣. ابن الفقيه، أحمد بن محمد. (١٩٨٧). كتاب البلدان. بيروت: دار صادر.

٤. ابن بطريق، سعيد. (١٩٠٩). كتاب التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق (تح. لويس شيخو). بيروت: مطبعة اليسوعيين.

٥. ابن رسته، أحمد بن عمر. (١٩٩٨). الأعلاق النفسية (جـ٣). بيروت: دار الكتب العلمية.

٦. ابن سعيد الأندلسي، علي بن موسى. (١٩٩٧). نشوة الطرب في تاريخ الجاهلية العرب (تح. نصرت عبد الرحمن، جـ١). عمّان: مكتبة الأقصى.

٧. ابن سلام، القاسم. (١٩٨٩). كتاب النسب (تح وتص. مريم محمد خير الدرع وسهيل زكار). بيروت: دار الفكر.

٨. الأطخري، إبراهيم بن محمد. (١٩٢٧). مسالك الممالك. بيروت: دار صادر.

٩. الأعظمي، علي ظريف. (١٩٢٠). تاريخ ملوك الحيرة. القاهرة: المطبعة السلفية.

١٠. الأعظمي، علي ظريف. (٢٠١٧). تاريخ الدولة الفارسية في العراق. القاهرة: مؤسسة الهنداوي.

١١. بابان، جمال. (٢٠٠٢). أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، بغداد: د.م.ن.

١٢. البراقي، حسن بن السيد أحمد. (١٩٣٧). تاريخ الكوفة (تح. ماجد أحمد العطية). النجف: المكتبة المنتظرية ومطبعتها الحيدرية.

١٣. بن سليمان، ماري. (١٨٨٩). أخبار فطاركة كرسي المشرق. روما: مطبعة روميه الكبرى.

١٤. بن متي، عمر. (١٨٩٦). أخبار فطاركة كرسي المشرق. القاهرة: مكتبة روميه الكبرى.

١٥. حسن، عبد الحميد. (١٩٦١). الفتح الإسلامي في العراق والجزيرة. بغداد: مطبعة شفيق.

١٦. حقي، إسماعيل إبراهيم. (٢٠٠٢). أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية. عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر.

١٧. الحموي، ياقوت. (١٩٧٩). معجم البلدان (جـ٥). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٨. الحوفي، أحمد محمد. (١٩٧٧). تيارات ثقافية بين العرب والفرس. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

١٩. الخربوطلي، علي حسني. (١٩٥٩). تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي. بيروت: دار المعارف.

٢٠. الخضري، محمد. (١٩٦٤). إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء. القاهرة: د.م.ن.

٢١. الدينوري، أحمد بن داوود. (١٩٧٤). كتاب النبات (جـ٣). بيروت: دار القلم.

٢٢. الشابشتي، علي بن محمد. (١٩٨٦). الديارات (تح. كوركيس عواد). بيروت: دار الرائد العربي.

٢٣. شمس الدين، إبراهيم. (٢٠٠٢). مجموع أيام العرب في الجاهلية والإسلام، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤. صقر، يوسف فيصل. (٢٠١٤). تاريخ مملكة المناذرة (٢٦٨-٦٣٤م). بيروت: دار النفائس.

٢٥. الطبري، محمد بن جرير. (١٩٦٠). تاريخ الرسل والملوك (تح. محمد أبو الفضل إبراهيم). القاهرة: دار المعارف.

٢٦. علي، جواد. (٢٠٠١). المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام (جـ١٠). بيروت: دار الساقي.

٢٧. الفراء، يحيى بن زياد. (١٩٥٦). الأيام والليالي والشهور (تح. إبراهيم الأبياري). القاهرة: المطبعة الأميرية.

٢٨. القالي، إسماعيل بن القاسم. (١٩٧٠). كتاب الأمالي مع كتابي ذيل الأمالي والنوادر. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

٢٩. قدامة بن جعفر. (١٨٨٩). نبذة من كتاب الخراج وصناعة الكتابة (تح. محمد حسين الزبيدي). بيروت: دار صادر.

٣٠. القزويني، زكريا بن محمد. (١٩٦٠). آثار البلاد وأخبار العباد. بيروت: دار صادر.

٣١. القفطي، علي بن يوسف. (١٩٧٠). تاريخ الحكماء. بغداد: مكتبة المثنى.

٣٢. ماجد، عبد المنعم. (١٩٥٧). التاريخ السياسي للدولة العربية (عصر الخلفاء الأمويين) (جـ٢). القاهرة: مكتبة الأنجلو-المصرية.

٣٣. الماوردي، علي بن محمد. (١٩٦٢). الأحكام السلطانية والولايات الدينية (تح. عبد الرحمن عميرة). القاهرة: دار الاعتصام.

٣٤. المسعودي، علي بن الحسين. (١٩٦٥). مروج الذهب ومعادن الجوهر (تح. يوسف أسعد داغر، جـ٢). بيروت: دار الأندلس.

٣٥. المقدسي، مطهر بن طاهر. (١٨٩٩). البدء والتاريخ (جـ١). باريس: أرنسي لرو الصحاف.

٣٦. النويري، أحمد بن عبد الوهاب. (١٩٩٠). نهاية الأرب في فنون الأدب (جـ١٧). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

٣٧. هلال، هيثم جمعة. (٢٠٠٤). موسوعة حروب ومعارك العرب في الجاهلية. بيروت: دار المعرفة.

٣٨. الواقدي، محمد بن عمر. (١٩٦١). فتوح الشام (تص. عبد اللطيف عبد الرحمن، جـ٢). بيروت: منشورات المكتبة الأهلية.

٣٩. الواقدي، محمد بن عمر. (١٩٩٠). كتاب الردة (تح. يحيى الجبوري، جـ٣). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٤٠. يحيى، لطفي عبد الوهاب. (١٩٧٩). العرب في العصور القديمة (مدخل حضاري في تاريخ العرب قبل الإسلام). بيروت: دار النهضة العربية.

٤١. اليعقوبي، أحمد بن إسحاق. (١٩٩٩). تاريخ اليعقوبي (جـ١). بيروت: دار الكتب العلمية.

٤٢. اليوسي، الحسن بن مسعود. (١٩٨١). زهرة الأكم في الأمثال والحكم. الدار البيضاء: دار الثقافة.